وزيرة التخطيط: خدمات الشمول المالي في ٢٥٨ قرية بـ ١١ محافظة

۲۲ مایو ۲۰۲۲

اكدت الدكتورة هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أنه تم توفير خدمات الشمول المالي في نحو ٢٥٨ قرية في ١١ محافظة هي، أسيوط، قنا، سوهاج، القليوبية، المنيا، الغربية، البحيرة، الجيزة، المنوفية، الشرقية، الدقهلية، خلال الفترة من يوليو - ديسمبر ٢٠٢١. وأوضحت أن الإجراءات شملت إنشاء وتطوير ٢٧ فرعا للبنوك، وتركيب ٩٥ ماكينة صراف آلي ((ATM)، و ٢٩ ماكينة دفع إلكتروني ((POS)، و ١٤٧٨ قارئ استجابة سريعة «QR دفع إلكتروني ((CODE».

وأضافت أنه تم إصدار ٩٢٣٠ بطاقة مدفوعة مقدماً و٣٦٣ بطاقة المتمان و٢٦ وثيقة تأمين، وكذا فتح ١٥٣٨ محفظة إلكترونية و٢٦١ حسابا بنكيا، واستفادة ٢٨٢٦ مواطنا من خدمات الإنترنت البنكي، وتنظيم ٨٦ ندوة وورشة تعريفية لنشر الوعى المالي، استفاد منها ٤٩ ألف مواطن، لافتاً إلى أنه من المستهدف توفير خدمات الشمول المالي في ٤٠ مركزا في ١٨ محافظة، ضمن المرحلة الأولى لمبادرة «حياة كريمة»، وذلك بحلول يونيو المقبل. أكد الدكتور جميل حلمي، مساعد الوزيرة لشئون متابعة خطة التنمية المستدامة، أهمية تطبيق الشمول المالي في قرى «حياة كريمة»، مشيرًا إلى أنه يتم الاعتماد على الزيارات الميدانية ومسح خصائص المجتمع المحلى الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة المجتمع المحلى الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لتحديد احتياجات أهالي القرى، التي قد تختلف من قرية إلى أخرى.

وأضاف حلمى، المشرف العام على مُبادرة «حياة كريمة» بوزارة التخطيط التخطيط، أن الزيارات الميدانية التي تشارك فيها وزارة التخطيط والبنك المركزي وعدد من البنوك، تتضمن جلسات تشاورية وندوات تعريفية لأهالي القرى، حول جميع الخدمات والمنتجات المالية المتاحة، منها على سبيل المثال، القروض الصغيرة ومتناهية الصغر، ماكينات الصراف الآلي، الدفع الإلكتروني، المحافظ الإلكترونية، الانترنت البنكي، بطاقات ميزة مسبوقة الدفع، وفتح حسابات الأنشطة الاقتصادية للحرفيين.